وديع عواودة (*)

نحو عام على حكومة نتنياهو الثالثة: كشف حساب أولي

خاض الليكود انتخابات الكنيست الـ ١٩ سوية مع حزب المهاجرين الروس (إسرائيل بيتنا) في إطار قائمة واحدة (ليكود- بيتنا). بخلاف التوقعات لم تحرز القائمة المشتركة سوى ٣٢ مقعدا في ظل صعود حزب وسطي جديد بقيادة الصحافي يئير لبيد (يش عتيد) وتصاعد قوة حزب المتدينين الوطنيين بقيادة نفتالي بينيت (البيت اليهودي).

انطلقت حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة في آذار ٢٠١٣ بعد تشكيل ائتلاف يميني بمشاركة الأحزاب المذكورة، وحزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني. وبقي حزب العمل بقيادة شيلي يحيموفيتش (خسرت قيادة الحزب بانتخابات داخلية قبل أسابيع لعضو الكنيست إسحق هرتسوغ) وحزبا المتدينين الأصوليين الحريديم (شاس ويهدوت هتوراه) وحزب كاديما بقيادة شاؤول موفاز الذي تقلص من ٢٩ مقعدا لمقعدين، والأحزاب العربية، خارج الائتلاف الحكومي.

اضطر نتنياهو هذه المرة نتيجة شروط حزب «يش عتيد» ممثل الطبقة الوسطى لتقليص عدد وزراء حكومته إلى ٢٢ وزيرا بدلا من ٣٣ وزيرا في حكومته الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣).

تشكّل حكومة نتنياهو الحالية بالمجمل تتمة لحكومته السابقة في سياساتها، رؤيتها وسلم أولوياتها حيال القضايا الداخلية والخارجية وحيال الصراع مع الفلسطينيين.

يتضح في مراجعة أوليّة لقراراتها ولأفعالها، أو انعدام أفعالها، أن حكومة إسرائيل في العام ٢٠١٣ لم تختلف بجوهرها وبمظهرها العام عن سابقتها

(*) صحافي فلسطيني- كفر كنا.

القضايا الداخلية

١ الاقتصاد والمجتمع : بلغت نسبة النمو في إسرائيل خلال مدة حكم حكومة نتنياهو الثانية ٣,٧٪ ، وهذه نسبة تطابق نسب النمو في دول الغرب بل تفوقها، وحافظت بقيادة الحكومة الحالية على هذا المعدل في العام الحالي. لكن بعض الباحثين لا يعزون ذلك للسياسات الرأسمالية وتقليص الخدمات العامة والميزانيات المعتمدة فقط ، وينوهون لعوامل أخرى منها الهدوء والاستقرار الأمني. والأهم من ذلك أن مستوى المعيشة في إسرائيل لم يتحسن رغم النمو الاقتصادي وفق مؤشرات كثيرة في العام ٢٠١٣ أيضا.

واجهت حكومة نتنياهو الثانية في نهاية ولايتها ، صيف ٢٠١١، احتجاجات اجتماعية واسعة غمرت المدن الإسرائيلية تحت عنوان «الشعب يريد عدالة اجتماعية». وجه الإسرائيليون في هذه الاحتجاجات على غلاء المعيشة انتقاداتهم لتركيز القوة الاقتصادية– السياسية بيد حفنة من المجموعات والشركات الاقتصادية وطالبوا بإصلاح النظام الاقتصادي وإعادة توزيع الموارد القومية والأعباء الضريبية بشكل عادل ينصف الطبقات الوسطى والفقيرة.

بادرت الحكومة بعد الاحتجاجات الواسعة في إسرائيل المتزامنة مع الأحداث في الوطن العربي لتشكيل لجنة فحص تعرف بلجنة طراخطنبيرغ والتي قدمت توصيات لإصلاحات اقتصادية– اجتماعية . تمخضت هذه التطورات عن تغييرات معينة في السياسات الإسرائيلية خاصة تجميد خطة لخفض الضرائب لمجموعات الأعمال الاحتكارية الكبرى، توسيع قانون تعليم مجاني من جيل ثلاث سنوات. ويتفق الباحثون الاقتصاديون أن ذلك لم يؤد لتغيير أساس في مبادئ سياسة الماكرو الاقتصادية في إسرائيل (د. شلومو سبيرسكي : عجيبة كبرى لم تحدث هنا»– مركز أدفا – السياسة الاقتصادية لحكومة نتنياهو الثانية).

ولم تبادر الحكومة الثالثة في عامها الأول إلى تغيير الوضع الاقتصادي– الاجتماعي الراهن، خاصة ما يتعلق بغلاء المعيشة وارتفاع كلفتها رغم توفر القدرات والأدوات كالتدخل في السوق أو فرض رقابة على الأسعار مكتفية بإقامة لجنة لزيادة التنافسية ومنع الاحتكارات. واصلت الحكومة في العام ٢٠١٣ سياساتها المالية النيوليبرالية التي تعرف بـ «الخنزيرية» لبلادتها وعدم اكتراثها بالطبقات الضعيفة، وهذه نتيجة طبيعية فرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو أبرز أنصار السياسات النيوليبرالية منذ كان رئيسا للحكومة في المرة الأولى(١٩٩٦–١٩٩٩) ووزيرا للمالية في حكومة أرئيل شارون. ونقل عن نتنياهو قوله حول الاقتصاد الإسرائيلي بأن الرجل الهزيل يحمل على أكتافه الرجل السمين في إشارة للشريحة الغنية التي يدافع عنها.

واصل نتنياهو في ولايته الحالية تطبيق نظريته الاقتصادية التي تفرط بخصخصة الخدمات والمؤسسات العامة بدعوى أنها أكثر نجاعة من مؤسسات الدولة ذاتها. كما تمنح القطاعات الخاصة موقع الريادة في قيادة الاقتصاد نحو النمو من جهة، وتقليص مساحة دولة الرفاه من أجل تحويل الموارد لصالح القطاع الخاص.

يتجلى ذلك بوضوح بمواصلة تحويل المزيد من مخصصات ومدخرات التقاعد لسوق المال. ويرى باحثون كثر أن السياسات الاقتصادية المنتهجة في إسرائيل قد زادتها مناعة اقتصادية كدولة، لكنها لم تحسن حالة الإسرائيليين ولم تكبح الفقر المتفشي بنسبة واسعة. وتفيد معطيات مؤسسة التأمين الوطني (تشرين الأول ٢٠١٣) أن ٣٦٪ من الأطفال في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر، نصفهم من العرب. وبخلاف ما هو قائم في دول التعاون والتنمية الدولية، ظلت إسرائيل تقلص مخصصات الأطفال منذ ٢٠٠٣، وفي آب ٢٠١٣ دخل لحيز التنفيذ قانون يجعل مخصصات التأمين الوطني موحدة بقيمة ١٤٠ شيكلا فقط لكل طفل ولد بعد ٢٠٠٣.

وما زالت المرأة في إسرائيل تعاني من تدني مكانتها في مختلف المجالات، إذ تؤكد جمعية حقوق المواطن في تقريرها السنوي للعام ٢٠١٣ أن ٦٠٪ من متلقي مخصصات الضمان الاجتماعي نساء، وهن يتلقين بالمعدل ثلثي ما يتقاضاه الرجل من راتب، وهن يشكّلن أغلبية بين العاطلين عن العمل والفقراء.

ويدلل الباحث الاقتصادي يارون ديشون على التمييز بين شرائح المجتمع الواحد بالإشارة لتكريس عدم المساواة بالفرص، بالقدرة على بلوغ صناع القرار، بالقدرة على الاستثمار، بالضرائب، الأجور والعمل (تقرير مركز أدفا: السياسة الاقتصادية لحكومة نتنياهو الثانية).

وفعلا تظهر معطيات التأمين الوطني أن نسبة الإسرائيليين الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر في العام ٢٠١٣ ما زالت مرتفعة جدا كما كانت في العام ٢٠١٢ (٢١٪) (وفق معطيات مكتب الإحصاء المركزي).

وهذا ما يؤكده أيضا مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، الذي يؤكد في بحث جديد (فقر المسنين ٢٠١٣) أن ٥٠٪ من المسنين في إسرائيل ما زالوا يعيشون اليوم تحت خط الفقر. ويوجه «طاوب» أيضا الانتقادات للتوجهات الرأسمالية لحكومة نتنياهو، منوها أن سياسة الرفاه والتقاعد

نتنياهو في إحدى جلسات حكومته الحالية.

الرامية لتشجيع استقلالية اقتصادية في جيل الشيخوخة ليست ناجعة وفشلت في تقليص عدم المساواة لدى هذه الشريحة مقارنة مع دول الغرب المتطورة أو دول منظمة التعاون والتنمية. ويعتبر البروفسور دان بن دافيد (مركز طاوب: الفقر لدى المسنين في إسرائيل ٢٠١٣) أن قضية الشيخوخة في إسرائيل هي المثال الأبرز لعدم نجاعة أنظمة الضريبة والرفاه الإسرائيلية في تقليص الفقر.

ولم تبادر الحكومة الحالية لتطبيق توصيات طراخطنبيرغ التي كانت قد ظلت حبرا على ورق ولم ينفذ منها في ٢٠١٣ أيضا سوى ٢٧ توصية من ١٣٩، كما تؤكد صحيفة دي ماركر (مجلة دي ماركر الشهرية– أيلول ٢٠١٣).

وهذا ما تؤكده أيضا وبالتفصيل جمعية حقوق المواطن في تقريرها السنوي عن العام ٢٠١٣ مشددة على أن سلم الأولويات الاقتصادي– الاجتماعي لدى الحكومة الحالية لم يتغير رغم انشغال الرأي العام به. وتفيد الجمعية أن الحكومة الحالية فرضت إجراءات وسددت ضربات اقتصادية موجعة ،ما أدى لانتهاك الحقوق الأساسية للطبقات الوسطى والفقيرة وزيادة الفجوات الطبقية ودهورة الكثيرين لتحت خط الفقر.

ترفض جمعية حقوق المواطن أيضا الرواية الرسمية في إسرائيل، وتستغرب محورة مطلب «المساواة بالأعباء» بالخدمة العسكرية لدى الحريديم والعرب، منوهة لإغفال الحكومة الإسرائيلية الحالية أيضا المساواة في القضايا المدنية. وتوضح أن التمييز العنصري ضد العرب والأقليات الأخرى والهوامش استمر في العام الأخير رغم وجود قوانين للمساواة، لعدم تذويت قيمة المساواة كحق ديمقراطي في إسرائيل. ويتجلى التمييز العنصري ضد العرب في تخصيص موارد البلاد، التشريعات، إقصاء العرب، تكريس أزمة السكن والبطالة، البنى التحتية والخدمات الصحية وميزانيات السلطات المحلية.

ويجمع باحثون ومراقبون أن تقلص خدمات الدولة في مجال الصحة، الرفاه والمجتمع وانحسار دولة الرفاه، هو نتيجة طبيعية لاستمرار إسرائيل في تكريس حصة سمينة جدا من موازنتها العامة للأمن والأجهزة الأمنية. وتشدد زهافا غالؤون رئيسة حزب " ميرتس" الصهيوني– اليساري على الربط بين عسكرة الموازنة العامة وبين تراجع الخدمات الاجتماعية. وتؤكد غالؤون (بيان صادر عن مكتبها– ١٣/١٢/١٢) ما يراه كافة الباحثين والمراقبين بأن تكريس حصة الأسد من موارد إسرائيل للجيش والأمن يعني تكريس الفقر وتراجع التربية والتعليم وانتشار الجريمة واستمرار أزمة السكن وتدني الخدمات الصحية. وتابعت "باسم الأمن يفقد

واجهت القدس أكثر من أي مدينة فلسطينية أخرى مخططات لتهويدها ومحاصرة سكانها العرب، حيث صعدت الحكومة الإسرائيلية الحالية ما بدأت به من إحكام السيطرة على المدينة وعزلها عن محيطها. من أخطر ما قامت به الحكومة هذه السنة محاولة تطبيق قانون «أملاك الغائبين» على المقدسيين بهدف الاستيلاء على أرض وعقارات عربية مهمة مستغلة تواجدهم خارج المدينة بفعل حرمانهم من بطاقات هوية أو منعهم من العودة من خارج البلاد. يتناقض هذا الأمر مع القانون الإسرائيلي والدولي وفق ما يؤكده مركز عدالة الذي قدم التماسا للعليا للحيلولة دون ذلك في أيار ٢٠١٣ وما زال الموضوع يتفاعل في أروقة القضاء.

المواطن الإسرائيلي أمنه الاقتصادي- الاجتماعي".

في العام ٢٠١٢، بلغت ميزانية الجيش ٦٠,٤ مليار شيكل وتمت المحافظة عليها في موازنة ٢٠١٣ وفق معطيات موقع ديوان رئيس الحكومة. على خلفية ذلك، واصل مؤتمر هرتسليا الأمني (آذار ٢٠١٣) التحذير كما في المؤتمرات السابقة من تآكل المناعة الذاتية في إسرائيل نتيجة اتساع الفوارق الطبقية، وضعف التكافل لدى الإسرائيليين اليوم (أنظر مؤتمرات هرتسليا للمناعة القومية العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر).

إزاء استمرار الانتقادات العامة لسياسات نتنياهو وعدم قيامه بإصلاحات تستجيب لمطالب الاحتجاجات أقامت حكومته الحالية هيئة خاصة لمتابعة شؤون نفقات المعيشة.

بالمقابل، تواصل حكومة نتنياهو الثالثة ما بدأت به سابقتها في مجال تطوير بنى تحتية واسعة في المواصلات البرية والبحرية، وخاصة توسيع شبكة القطارات وبناء الشوارع السريعة من أجل تقريب الهوامش للمركز، بموازاة بدء تقليص قوة النقابات العمالية في هذا المجال.

الشؤون السياسية والصراع

لا تختلف حكومة نتنياهو الثالثة في مجال العلاقات مع الفلسطينيين عن تلك السابقة، فهي الأخرى تعمل على إدارة الصراع لا تسويته رغم استئنافها المفاوضات الجارية اليوم مع السلطة الفلسطينية.

بعد ضغوط أميركية وأوروبية، وافقت إسرائيل في الصيف الماضي على استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية دون شروط مسبقة، وبعدما تهربت منها طيلة مدة ولاية الحكومة الثانية. وبالتزامن مع ازدياد نزع الشرعية عنها في العالم على المستوى الشعبي في الأساس، وتحت ضغط فلسطيني بالتوجه للأمم المتحدة والمحافل الدولية، وافقت إسرائيل على استئناف المفاوضات والإعلان عن تقليص للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة وعلى إطلاق سراح الأسرى القدامى. لكن إسرائيل واصلت على الأرض نشاطها في تسمين مشروعها الاستيطاني الذي تضاعف منذ توقيع اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣ ثلاث مرات حتى بلغ عدد المستوطنين اليوم نحو نصف مليون مستوطن. ورغم التعهدات بتعليق الاستيطان إلا للحالات الملحة ورغم الضغوط والاحتجاجات واصلت حكومة نتنياهو في ٢٠١٣ توسيع الاستيطان. حركة «السلام الآن» الإسرائيلية ترصد ذلك بالتفصيل، وتوضح في تقريرها (ارتفاع حاد في البناء الاستيطاني في النصف الأول من ٢٠١٣) أن الاستيطان ارتفع في الشهور الستة الأولى من العام ٢٠١٣ مقارنة مع الفترة الموازية في ٢٠١٢ بنسبة ٧٠٪. ويدور التقرير طبعا حول ١٢٠ مستوطنة و ٩٩ «نقطة استيطانية عشوائية» يقيم فيها وفق معطيات مكتب الإحصاء المركزي ٣٢٥٠٠٠ مستوطن في المستوطنات، يضاف لهم ١٩٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية.

ويستدل من التقرير المستند لمراجعة قرارات حكومية وتحقيقات ميدانية أن النصف الأول من هذا العام شهد إضافة ١٧٠٨ وحدات سكنية في المستوطنات مقابل ٧٠٨ وحدات سكنية في الفترة نفسها العام الماضي. وتلفت «السلام الآن» أن ٨٦٪ من عمليات البناء الاستيطاني هذه تتم دون مناقصات وسط غض الحكومة الطرف عنها. وواصلت الحكومة الحالية أيضا التركيز على تهويد القدس والسماح أكثر من أي وقت مضى للمستوطنين

وجماعات الهيكل بزيارة الحرم القدسي الشريف والقيام بشعائر دينية فيه. ويبدو أن مشاركة حزب المستوطنين (البيت اليهودي) في الائتلاف الحاكم الحالي يلعب دورا في تصاعد الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية.

وهذا ما دفع «السلام الآن» (بيانات الحركة في موقعها) للتحذير من أن نتنياهو في كل مرة يخطو خطوة واحدة نحو السلام فهو يعود خطوتين كبيرتين للوراء كي يمنع تطبيقه. وكان وزير الإسكان المستوطن أوري أرئيل أقدم على نشر عطاء لوضع خطط هندسية لبناء مشاريع استيطانية في المنطقة الواقعة بين القدس وبين أم المستوطنات مدينة «معاليه أدوميم» والمعروفة بالمنطقة «إي ١»، لكن الضغوط الدولية دفعت الحكومة لتجميدها.

وقد كرر رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين هجومه على حكومة نتنياهو على هذه الخلفية بقوله (الصحف الإسرائيلية ١٣/١٢/٥) إن إسرائيل وافقت على صفقة الإفراج عن الأسرى «المقززة» كي تتحاشى تجميد الاستيطان، معتبرا أن استمرار الصراع مع الفلسطينيين أخطر من المشروع النووي الإيراني، ما أثار جنون الحكومة التي اتهمته بمهاجمتها لاعتبارات شخصية.

واصلت الحكومة الإسرائيلية في عامها الأخير على مستوى حقوق الفلسطينيين اعتماد سياسة فصل عنصري ينتهك كافة حقوقهم وحرياتهم الأساسية ويعاملهم وفق نظام قوانين وأحكام مغايرة تماما عن تلك المنتهجة مع المستوطنين والإسرائيليين في الضفة الغربية. و تواصل حكومة إسرائيل الحالية مثل الحكومتين السابقتين الإبقاء على محاصرة قطاع غزة بذرائع أمنية.

القدس

واجهت القدس أكثر من أي مدينة فلسطينية أخرى مخططات لتهويدها ومحاصرة سكانها العرب، حيث صعدت الحكومة الإسرائيلية الحالية ما بدأت به من إحكام السيطرة على المدينة وعزلها عن محيطها. من أخطر ما قامت به الحكومة هذه السنة محاولة تطبيق قانون «أملاك الغائبين» على المقدسيين بهدف الاستيلاء على أرض وعقارات عربية مهمة مستغلة تواجدهم خارج المدينة بفعل حرمانهم من بطاقات هوية أو منعهم من العودة من خارج البلاد. يتناقض هذا الأمر مع القانون الإسرائيلي والدولي وفق ما يؤكده مركز عدالة الذي قدم التماسا للعليا للحيلولة دون ذلك في أيار ٢٠١٣ وما زال الموضوع يتفاعل في أروقة القضاء.

كما يبدي أهالي القدس المحتلة مخاوفهم من خبايا إجراءات إسرائيلية جديدة فرضت عليهم هذا العام تعرفهم كـ «مقيمين»، لا مواطنين، ويرون بها «تهجيرا صامتا».

ويستدل من معاينة بطاقات الهوية الجديدة التي بدأ الاحتلال بإصدارها للمقدسيين بدءا من أول تموز الماضي أنها بطاقات خاصة صلاحيتها محددة لعشر سنوات. وتتضمن بندين جديدين يبعثان القلق من حملة «تهجير صامت» مغلفة بنظم إجرائية، أولها يعرف حامل بطاقة الهوية بـ «المقيم»، وثانيها استخدام مصطلح «ترخيص إقامة صلاحيته ٢٠٢٣» دون أن يسجل أنها قابلة للتمديد.

ويرى أهالي القدس الشرقية ضمن نفوذ بلدية الاحتلال (٣٠٠ ألف نسمة) ممن يطالهم النظام الجديد أنه يهدد إقامتهم في مدينتهم ويثقل على بقائهم فيها.

وشهدت عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية بشكل عام تصعيدا لافتا في العام ٢٠١٣. تكشف المنظمة الحقوقية الإسرائيلية الفاعلة في القدس «عير عميم» أن بلدية الاحتلال هدمت منذ بدء العام ٧٠ منزلا ومنشأة في القدس الشرقية (أنظر تقارير الرصد الميداني في موقع «عير عميم») علاوة على وجود نحو ٢٠ ألف بيت عربي في القدس الشرقية مهدد بالهدم بذريعة عدم الترخيص، وهذه معطيات يؤكدها مركز وادي حلوة– سلوان.

كما تتطابق معطيات «عير عميم» و«مركز وادي حلوة» حول تهجير نحو ١٤٧٠٠ مقدسي من المدينة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ بذرائع مختلفة.

وتوضح منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن الاحتلال هدم ٧١٦ منزلا ما أدى لتهجير ٣٧٩٩ فلسطينيا منذ انطلاق حكومة نتنياهو الثالثة وحتى نهاية أيلول ٢٠١٣، ناهيك عن زيادة اعتقال الأطفال في القدس بالذات. وتقدم إسرائيل على كل هذه الانتهاكات غير آبهة بالانتقادات الدولية الرسمية وغير الرسمية.

العرب في إسرائيل

ما زال المواطنون العرب في إسرائيل (١,٣ مليون نسمة، ١٧٪ من السكان) يعانون التمييز في مختلف مناحي الحياة، ولم تختلف مكانتهم في العام ٢٠١٣ عن الماضي في العمل، الفقر والبطالة، السكن، التعليم، الرفاه، وما زالت المؤسسة الحاكمة تنظر لهم من المنظار الأمني كـ«خطر ديمغرافي».

ولا يقتصر التمييز الرسمي والشعبي على المواطنين العرب فحسب، بل يطال اليهود الشرقيين. وفي قرار صادر عن محكمة العمل في يافا جاء أن اليهود الشرقيين أيضا يواجهون تمييزا عنصريا فيما يتعلق بالتشغيل والعمل (هآرتس ١٣/٨/٤).

يواصل الكنيست الحالي بقيادة الائتلاف الحاكم، على خطى الكنيست الثامن عشر التي شرعت ٤٠ قانونا غير ديمقراطي استهدفت المساس بالمواطنين العرب، مشاريع القانون العنصرية وبشكل سافر وغير خجول، يحظى بعضها بمباركة وتأييد لجنة التشريع الوزارية. من هذه المشاريع القانونية مشروع قانون «إسرائيل دولة القومية اليهودية» الذي جاء لتبرير التمييز العنصري ضد من هو غير يهودي (هآرتس ١٣/٦/٢٧). كما قدم في الكنيست في ١٣/٦/١٦ مشروع قانون لتفضيل خريجي الخدمة العسكرية في توزيع الموارد العامة. وتم في ١٣/٠٩/٢٩ تقديم مشروع قانون من قبل الحكومة لرفع نسبة الحسم لـ ٥٪ بهدف منع الأحزاب الصغيرة من التمثيل البرلماني، ما يعني المساس بحق المواطنين العرب بالتمثيل السياسي البرلماني.

وهكذا، تواصل حكومة إسرائيل في مجال التعليم التصريح بضرورة مساواة العرب، لكن أفعالها تأتي بعكس أقوالها. في مدينة نتسيرت عيليت التي بنيت مطلع الستينيات بغية تهويد الجليل هناك اليوم نحو ١٩٠٠ طالب عربي لا يجدون مدرسة للتعلم فيها في المدينة فيذهبون مضطرين لمدارس الناصرة وقراها. ويأتي ذلك بسبب التوجهات العنصرية لرئيس بلدية نتسيرت عيليت شمعون غابسو الذي يصمم على إبقاء المدينة يهودية الطابع، فيرفض حتى بناء شجرة عيد ميلاد داخل مكان عام في المدينة. حظي في الانتخابات البلدية الأخيرة غابسو برسالة دعم وتشجيع من رئيس الحكومة نتنياهو بدلا من إدانة ممارساته.

وتنعكس توجهات الحكومة اليمينية هذه بالتشديد على يهودية الدولة وتهويد البلاد بمخططات استيطانية واسعة في النقب والجليل.

صادقت حكومة نتنياهو الثالثة على مخطط «برافر- بيغن» في قرارها من يوم ١٣/٠١/٢٧ وهي خطة الهدف المعلن منها إعادة تسوية قضية ملكية الأراضي في النقب، لكن هدفها الحقيقي كما يفهمه فلسطينيو الداخل هو «تطهير عرقي» للعرب البدو البالغ عددهم ١٨٠ ألف نسمة (٧٠ ألفا يسكنون في ٤٥ قرية غير معترف بها) في منطقة النقب الممتد على مساحة ثلثي فلسطين الانتدابية. ويقضي المخطط الذي حمل اسم برافر قبل أن يعدله الوزير السابق بيني بيغن ويحمل اسمه، بسلب ٨٠٠ ألف دونم من البدو وتهجير ٤٠ ألفا منهم وبالمقابل بناء عشر بلدات يهودية جديدة. وواصلت الحكومة أيضا هدم قرية العراقيب غير المعترف بها إسرائيليا للمرة الستين.

وسعت حكومة نتنياهو للمصادقة النهائية (بعدما صادقت عليه بالقراءة الأولى في حزيران ٢٠١٣) على مخطط برافر بصفة قانون في الكنيست، لكن الاحتجاجات الشعبية الواسعة من قبل فلسطينيي الداخل اضطرت الحكومة لتبني توصية الوزير السابق بيني بيغن بتعليق مخطط برافر (يديعوت أحرونوت ١٣/١٢/١٣). كما كانت صحيفة « هآرتس» (١٣/١١/٣٠) كشفت عن خطة لتجديد تهويد الجليل يقوم بها قسم الاستيطان بالمنظمة الصهيونية – ذراع تنفيذية للحكومة– بهدف «الموازنة الديمغرافية» مع فلسطينيي الجليل الذين يشكلون نحو ٥٣٪ من سكان الجليل اليوم.

كما ينعكس الأمر في وجوه أخرى، منها تنظيف المناهج التعليمية لليهود والعرب (مدارس القدس العربية أيضا التي تفرض عليها بالتدريج مناهج إسرائيلية) من مواد ليبرالية أو مضامين لا تتساوق مع التوجهات الرسمية.

ويؤكد تقرير جمعية حقوق المواطن (حقوق الإنسان في إسرائيل ٢٠١٣: صورة الوضع) انتهاك حقوق العرب في كل المجالات، وينوه إلى أن التمييز الرسمي شجع تفشي الاعتداءات العنصرية على مستوى الشارع، كما يتجلى في تسلل اعتداءات «شارة الثمن» لداخل الخط الأخضر – على المساجد والكنائس والمقابر والممتلكات – خاصة في النصف الأول من السنة الحالية. تستنكر الشرطة الإسرائيلية ذلك كل مرة من جديد وبشدة، حيث وصفت الظاهرة من قبل مفتش الشرطة بـ «الإجرامية والمعيبة» (موقع والا الإخباري ١٣/٣/٧) لكنها على الأرض لم تعالجها أو تكبح جماحها، ولذا فإن ممثلي فلسطينيي الداخل يتهمونها بالتقاعس، موضحين أنها كانت ستبدي نجاعة في عملها لو أن الضحية كانت غير عربية.

يواصل الكنيست الحالي بقيادة الائتلاف الحاكم، على خطى الكنيست الثامن عشر التي شرعت ٤٠ قانونا غير ديمقراطي استهدفت المساس بالمواطنين العرب، مشاريع القانون العنصرية وبشكل سافر وغير خجول، يحظى بعضها بمباركة وتأييد لجنة التشريع الوزارية. من هذه المشاريع القانونية مشروع قانون «إسرائيل دولة القومية اليهودية» الذي جاء لتبرير التمييز العنصري ضد من هو غير يهودي (هآرتس ١٣/٦/٢٧). كما قدم في الكنيست في ١٣/٦/١٦ مشروع قانون لتفضيل خريجي الخدمة العسكرية في توزيع الموارد العامة. وتم في ١٣/٠٩/٢٩ تقديم مشروع قانون من قبل الحكومة لرفع نسبة الحسم لـ ٥٪ بهدف منع الأحزاب الصغيرة من التمثيل البرلماني، ما يعني المساس بحق المواطنين العرب بالتمثيل السياسي البرلماني. أكثر من ذلك، فقد أسقطت الكنيست مشروع قانون للتربية ضد العنصرية في المدارس (معاريف ١٣/٦/١٢)، رغم أهمية المقولة المستبطنة بمثل هذه المبادرة لجانب مفعولها التربوي والتثقيفي في مواجهة فيضان العنصرية في إسرائيل.

المجال القانوني- الحقوقي

فيما كان العالم (وإسرائيل أيضا) مشغولا باستذكار ميراث الراحل نيلسون مانديلا محرر جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد)، صادق الكنيست في ١٣/١٢/١١ على «قانون منع التسلل» ضد طالبي اللجوء الأفارقة (نحو ٤٠ ألف لاجئ اليوم) وبناء معتقلات تركيز مفتوحة لهم، والذي يتيح للسلطات اعتقالهم إداريا دون محاكمة لمدة عام. وهذا دليل واضح على استمرار الحكومة الحالية على طريق سابقتها من ناحية غمط حقوق الشرائح الضعيفة والأقليات (عرب، لاجئون، نساء، أثيوبيون... الخ).

دفعت مثل هذه الممارسات والسياسات المؤرخ الإسرائيلي البارز شلومو ساند للتأكيد في كتابه الجديد «لماذا ومتى توقفت عن أن أكون يهوديا؟» (٢٠١٣) أن إسرائيل تحولت من دولة ذات طابع ديني لمملكة صليبية جديدة فيها نظام فصل عنصري (أبرتهايد) مستقبلها على كف عفريت.

ولا يكتفي ساند بحملته على الصهيونية، ويشير إلى أن «الأخلاق اليهودية» تساهم في اتساع العداء للقيم الليبرالية والديمقراطية داخل إسرائيل.

ويستعرض الباحث أسباب مساعي إسرائيل الحثيثة من أجل تهويدها ومطالبة الآخرين الاعتراف بها كدولة يهودية موضحا أن ذلك بدأ غداة احتلال الضفة وغزة العام ٦٧ وظهور «الفزاعة الديمغرافية» نتيجة وجود مجموعة فلسطينية كبيرة في نطاق حكمها.

كما يعتبر ذلك نتيجة لرغبة اليهود الشرقيين والمهاجرين الروس إثبات وطنيتهم من خلال مواقف عنصرية متشددة تجاه العرب.

ويفاضل ساند، على خلفية انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني، بينها وبين جنوب إفريقيا العنصرية أو بين الولايات المتحدة قبل تحرير السود، ويشبهها مع فرنسا في الجزائر، ويعتبرها كيانا استعماريا.

ويقول ذلك رغم أنه يقيم داخل إسرائيل، منوها لوعيه بأنه يعيش في أكثر المجتمعات عنصرية في العالم الغربي. وفي سياق تعليل نأي نفسه عن اليهودية يضيف «العنصرية في كل مكان لكنها في إسرائيل بنيوية وكامنة في القوانين وتدرس في المدارس وتبث بوسائل الإعلام والأخطر أن العنصريين لا يشعرون بأي ضرورة للاعتذار».

كما لا يتردد في القول إنه يشعر أحيانا كثيرة بالخجل من إسرائيليته، خاصة في لحظات الذروة خلال السلوك العسكري الفظ لإسرائيل ضد الضعفاء من غير المنتمين لـ «شعب الله المختار».

وردا على سؤال يوجه المحاضر الإسرائيلي البروفسور يورام ميتال انتقادات شديدة لإسرائيل (حكومة وشعبا) وتوجهاتها، إذ قال إنها مصرة على البقاء بيضاء ووجهتها للغرب وظهرها للشرق وللعرب، وأن مكانتها غير مفهومة ضمنا رغم قوتها العسكرية.

وحول عدم انسجام بنيتها الداخلية اليوم يتابع ميتال «تتسع دولة تل أبيب وتزدهر فيما تبقى الهوامش عالقة بالفقر والإهمال».